

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

Y-15/1-V3

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

## عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الأهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. كريم الطراونة

يوسف الطاهات، ياسين العبداللات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

العنوان :-

وكيلات المحامين

**المد يز ضدہ :- الحق العام.**

بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء عمان بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ في القضية رقم (٢٠١٣/١١٩٧١) المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

**طلاباً قبّل التمييز شكلاً و موضوعاً و نقض القرار المطعون فيه**  
**لأسباب تتنافى بما يلي :-**

١- أخطأ محاكم الاستئناف من حيث تطبيق القانون على الواقعه موضوع هذه الدعوى.

- إن القانون قد كفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه أو بوساطة وكيل قانوني للدفاع عنه وحيث إن المميز لم يحضر أدوار المحاكمة مما يغدو معه بأنه لم يتسع له الدفاع عن نفسه وبذلك يكون القرار مخالفًا للقانون.

٣- إن الاعتراف الذي يقع من قبل المشتكى عليه و/أو الظنين و/أو المتهם لا يعتد به ولا يرتكن عليه بالقضاء الجزائري إذا كان مخالفًا لمضمون الواقعه موضوع الجرم المسند إليه.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم الأخذ باعتبارها أن المميز شاب في مقتبل العمر وحسن السيرة والسلوك.

٥- أغفلت محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف إسقاط الحق الذي وقع من المشتكية ولم تلتفت إليه عند وزن البينات.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطلاعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة / عمان كانت وبقرارها رقم (٤٤٩١/٢٠١٢) قد أحالت المتهم :-

**lawpedia.jo**

ليحاكم لدى محكمة جنائيات عمان عن :-

- ١- الشروع بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٠) من قانون العقوبات.
- ٢- إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً لأحكام المادة (٤٤٥) من قانون العقوبات.

نظرت محكمة جنائيات عمان الدعوى وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ وفي القضية رقم (٩٥٩/٢٠١٢) أصدرت حكمها حيث توصلت إلى اعتقاد الواقعه الجرميه التالية :-

إنه وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١ وبحدود الساعة الواحدة والنصف صباحاً أقدم المتهם على الدخول إلى منزل المشتكية

الجهة الشرقية المفتوحة أصلاً ومن ثم التسلق على شبك الحماية والتوجه لترس الطابق الثاني والدخول عن طريق باب الأباجور إلا أن المتهم لم يتمكن من السرقة بسبب اكتشاف أمره من قبل الشاهد حيث تمكّن الشاهد من الإمساك بالمتهم لحين حضور رجال الشرطة الذين قاموا بالقبض على المتهم داخل المنزل وأثناء ذلك قام المتهم بتكسير المزهريات في داخل المنزل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة جنایات عمان القانون على الواقعة التي فُقِعَت بها ووُجِدَت أن الأفعال التي أقدم المتهم على ارتكابها والمتمثلة بقيامه بالتسلق على شبك الحماية لمنزل المشتبكة والدخول لمحاولة السرقة واتجاه إرادته الوعية والمدركة لسلوكه لهذا المسار الإجرامي وهو يعلم بأن من شأن أفعاله الاعتداء على ملكية غيره ولكن لحيلولة أسباب خارجه عن إرادته لم يتمكن المتهم من إتمام أفعاله والاستئداء بالمسروقات بكل روية وهدوء وذلك لضبطه من قبل الشاهد فإن أفعاله تشكل كافة أركان وعناصر جنائية الشروع بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين (٤٠١ و ٧٠) من قانون العقوبات مما يستوجب تجريمه بهذا الجرم .

وقضت بما يلي :-

- ١ - عملاً بأحكام المادة (٥٢) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم بالنسبة لجنة إلحاقي الضرر بمال الغير تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وتتضمن المشتبكة رسم الإسقاط.
- ٢ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية الشروع بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين (٤٠١ و ٧٠) من قانون العقوبات.

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد فيه تقرر المحكمة ما يلي :-

- ١ - عملاً بأحكام المادتين (٤٠١ و ٧٠) من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢- ونظراً لاعتراف المتهم والإسقاط المشتكي لحقها الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة و عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم لتصبح الحبس لمدة تسعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرضِ المتهم بالقرار فطعن فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ وفي القضية رقم (٢٠١٣/١١٩٧١) حكمت محكمة استئناف عمان برد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف.

لم يرضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

#### وعن أسباب التمييز :-

بالنسبة للسبب الأول : ومؤداه تخطئة المحكمة من حيث تطبيق القانون على الواقعة موضوع الدعوى .

وفي ذلك نجد إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بالدخول إلى منزل المشتكي لغايات السرقة إلا أنه تم إلقاء القبض عليه داخل المنزل من قبل الشاهد حال دون إتمام جرم السرقة، هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جنائية الشروع بالسرقة وفقاً للمادتين (٤٠١ و ٧٠) من قانون العقوبات كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه، مما يتغير رد هذا السبب.

بالنسبة للسبب الثاني : نجد إن المتهم / المميز كان قد حضر جلسات المحاكمة وفي جلسة ٢٠١٢/٤ اعتراف المتهم بالجريمة المسند إليه اعترافاً صريحاً وواضحاً وطلب رحمة المحكمة، ولم يبدِ أي طلب بتقديم أية بينة دفاعية، وبذلك يكون المتهم قد استفاد والحالة هذه حقه في الدفاع مما يتغير رد هذا السبب.

بالنسبة للسبب الثالث : نجد إن الاعتراف الذي أبداه المتهم/ المميز يتحقق وأحكام المادة

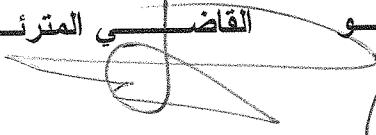
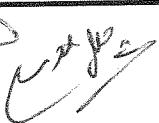
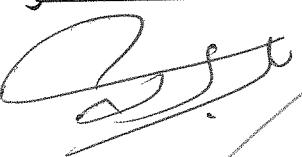
(٢/١٧٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ومنسجماً مع وقائع الدعوى والبيانات المقدمة مما يتبع رد هذا السبب .

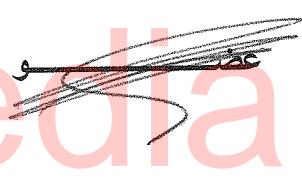
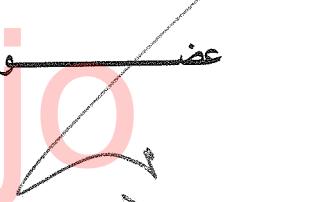
بالنسبة للسبب الرابع : فإن ما ورد بهذا السبب لا يعتبر سبباً للطعن بالتمييز مما يتبع رد هذا السبب.

بالنسبة للسبب الخامس : نجد إن محكمة الموضوع قد أخذت بإسقاط الحق الشخصي كسبب من الأسباب المخففة التقديرية وقامت بتقليل العقوبة استناداً إلى ذلك وبذلك يكون هذا السبب غير وارد مما يتبع ردده.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٥ م.

القاضي المترئس  عضو  عضو 

lawpedia.jo عضو  عضو 

رئيس الديوان 

دفـق/أ.ك 